C.2

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: محدود

E/ECWA/161

٦ أيار/مايو ١٩٨٣

الاصل: بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة العاشرة

٧-١١ أيار/مايو ١٩٨٣

بغداد، العراق

البند ٦ من جدول الاعمال المؤقت

مسيرة اللجنة وتطلعاتها للمستقبل

مذكرة من الامين التنفيذي

83-0319

١- بمناسبة انعقاد الدورة العاشرة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا)، التي تعد ايضا الاجتماع السنوي الاول الذي ينعقد في المبنى الدائم للاكوا، ترى الامانة التنفيذية انه من المناسب ان تستعرض بايجاز دورها في عملية التعاون على صعيد المنطقة خلال السنوات العشر الماضية والسنوات العشر القادمة.

٢- اتخذت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا خلال العقد الماضي من وجودها، الخطوات الاولى لبلوغ هدفها النهائي في ان تصبح مركزا للتعاون الاقتصادي على مستوى المنطقة في اطار منظومة الامم المتحدة. من هنا عملت الاكوا على ان تهيء للحكومات الاعضاء فيها فرصة منظمة للعمل معا، وللسعي نحو ايجاد الحلول العملية للمشاكل المشتركة التي تتميز بطابع تقني، او اقتصادي او اجتماعي.

٣- وترى الامانة التنفيذية انها قد احرزت تقدما متواضعا في جهودها الرامية الى: تعزيز مسيرة التنمية الاقليمية وتوثيق العلاقات مع المناطق النامية الاخرى ومع المجتمع الدولي؛ والعمل - من خلال مختلف ما صدر عنها من الدراسات والبحوث والمنشورات وما عقدته من الاجتماعات الفنية - على تعميق الوعي بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تواجه المنطقة، ومساعدة الباحثين بتوفير حصيلة غنية من المعلومات النوعية والكمية ما كانت لتتاح لهم بغير هذا السبيل؛ ثم اشراك البلدان في المنطقة في الجهود المختلفة المتعلقة بالمفاوضات الدولية؛ ثم المساعدة في تعريف المجتمع الدولي بمفهوم المنطقة للمشاكل التي هي موضع اهتمامها، واهتمام البلدان النامية الاخرى على السواء.

٤- ان هذه النجاحات النسبية لا ينبغي ان تحجب العوامل الرئيسية التي اثرت على دور الاكوا خلال السنوات العشر الماضية. وترى الامانة التنفيذية انه من الملائم حاليا في بداية السنوات العشر القادمة، ان تدعو الدول الاعضاء الى مناقشة واستعراض، بعض العوامل الرئيسية التي من المتوقع ان تؤدي الى تعزيز دور الاكوا بوصفها اداة للتعاون والتكامل الاقليمي، بما يتفق وقرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة.

٥- وتتعلق هذه العوامل الرئيسية بما يلي: (أ) قضايا تحدد وتيسر قيام امانة الاكوا التنفيذية بوظائفها؛ (ب) اداء جهاز تقرير السياسة العامة في الاكوا لمهامه، واسلوب عمل الامانة التنفيذية في هذا الصدد؛ (ج) اشراك الحكومات في نشاطات اللجنة؛ (د) التعاون بين اللجنة وسائر الهيئات الحكومية الدولية التي تعمل على الصعيد الاقليمي.

مهام الامانة التنفيذية

تشكيل الامانة التنفيذيـــــة

٦- تقوم الامانة التنفيذية ، التي وضعتها الامم المتحدة تحت تصرف الاكوا ، بمهمـــة الاعداد لاجتماعات اللجنة واجهزتها الفرعية وتقديم الخدمات لها وانجاز البحوث المتعلقـــة بالمشاكل الاقتصادية في منطقة الاكوا ، واعداد الدراسات والتقارير التي تطلبها اللجنـــة ، واجراء الاتصالات مع حكومات بلدان الاكوا ، والاسهام ، حسب الحاجة ، في الدراســـات والاعمال التنفيذية التي تضطلع بها الامم المتحدة على نطاق عالمي ؛ والتعاون مع الامانـات التنفيذية للجان الاقليمية الاخرى ، وكذلك مع الامانات المسؤولة عن المنظمات الحكوميـــة الدولية ، والمنظمات غير الحكومية حول المشاكل المتصلة ببرنامج عمل الاكـــوا .

٧- تنص المادة ١١ من صلاحيات اللجنة على ان "الامين العام للامم المتحدة يقـوم بتعيين هيئة موظفي اللجنة ، الذين يشكلون جزءا من الامانة العامة للامم المتحـــدة" . وبالتالي فان تعيين هيئة موظفي اللجنة يخضع للقواعد والاجراءات التي وضعتها الامانة العامة للامم المتحدة بما يتفق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . ومن ثم يقوم توظيف العاملين بالامانة التنفيذية للاكوا على مبدأ التوزيع الجغرافي العادل . ولتحقيق هذا الهدف ، قامت الجمعية العامة باقرار نطاق مستصوب لكل دولة من الدول الاعضاء للاسترشاد به في التوزيع الجغرافي للوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي . وتقع معظم وظائف الامانة التنفيذية للاكـوا في اطار هذه الفئة . وتصنف الدول الاعضاء من حيث تمثيلها في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي على اساس قربها او بعدها المستصوبة عن نقطة الوسط في النطاق المخصص لهـا . وعلى هذا الاساس ، يقال ان الدولة : غير ممثلة ، او ناقصة التمثيل ، او ممثلة على نحو كاف او ممثلة على نحو زائـــد .

٨- كان تمثيل الدول الاعضاء للاكوا في الامانة التنفيذية حتى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢ كما يلـــي :

دول غير ممثلـــة : البحريـــن
قطـــر
الكويـــت

دول ناقصة التمثيل : الامارات العربية المتحـــدة
المملكة العربية السعوديـة
عمـــان
اليمـــن
اليمن الديمقراطيـــة

ممثلة على نحو زائد : الاردن
الجمهورية العربية السورية
العراق
لبنان
مصر

٩- ان الصورة المبينة اعلاه ، مقرونة بالصعوبات المتعلقة بتوظيف مواطنين من الدول غير الممثلة او الدول ذات التمثيل الناقص، اصبحت تشكل عقبة خطيرة في عملية تعيين الموظفين اللازمين للامانة التنفيذية للاكوا ومن هنا فان شرط التوزيع الجغرافي بات يشكل العائق الرئيسي امام شغل العدد الكبير الحالي من الشواغر الموجودة داخل الامانة التنفيذية للاكوا . وقد بلغ هذا المعدل في اول نيسان/ابريل ١٩٨٣ ٣٥ في المائة من الوظائف المخول انشاؤها في الميزانية العادية ومن خارج الميزانية لعام ١٩٨٣ .

١٠- وترى الامانة التنفيذية ان هذا الوضع، الذى يؤثر بصورة كبيرة على تنفيذ برنامج عمل الاكوا وكذلك على الدعم الادارى المطلوب للعمليات التي تضطلع بها اللجنة ، انما يستدعي اهتمام الدول الاعضاء بهذه المشكلة . وتعتقد الامانة التنفيذية انه يمكن ايجاد حلول مؤقتة الى ان يتسنى الوفاء بمتطلبات التوزيع الجغرافي وبدخول جميع الدول الاعضاء في اطار النطاقات المستصوبة .

احتياجات الامانة التنفيذية في مجالي الادارة والمعلومات

١١- وفقا لصلاحيات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وفي اطار متابعة برامج العمل التي اقرتها اللجنة ، تقوم الامانة التنفيذية باجراء البحوث المتعلقة بالاوضاع والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة مع اجراء الدراسات والاستقصاءات المطلوبة للنهوض بالمهام التنفيذية التي تضطلع بها اللجنة . وتعتمد اللجنة اعتمادا كبيرا ، لدى اضطلاعها بمسؤولياتها في هذا الصدد ، على المعلومات الميدانية التي تحصل عليها من حكومات الدول الاعضاء او من المؤسسات القائمة في المنطقة سواء عن طريق البعثات الميدانية المباشرة او من خلال الاستبيانات . ومن الواضح ، ان الامانة التنفيذية تحتاج الى اقصى ما يمكن من التعاون من جانب الدول الاعضاء لانجاز المهام التي تعهد بها الحكومات نفسها الى الامانة التنفيذية . وتجدر الاشارة الى ان ما تواجهه اللجنة من صعوبات في الحصول على البيانات القطرية والاقليمية (نوعا وكماً) قد اثر في الماضي على انجاز الامانة التنفيذية لبرامج عملها .

١٢- وترى الامانة التنفيذية ايضا ان بالامكان زيادة التعاون من جانب الدول الاعضاء على المستويين الاداري والتنظيمي بما يكفل مزيدا من الفعالية في استثمار الموارد المحدودة المتاحة للجنة. وفي هذا الخصوص تتمنى اللجنة على الدول الاعضاء ان تقوم بتعيين مندوبين عنها ويفضل ان يكونوا على مستوى السفراء ليكونوا ممثلين دائمين لها لدى الاكوا. وترى الامانة التنفيذية ان نظام الممثلين الدائمين، وهو نظام متبع في اللجان الاقليمية الاخرى يمكن ان يساهم في تسهيل نهوض الاكوا بمهماتها، وسوف ييسر ايضا اعمال اللجنة التي انشئت بموجب القرار ١١٤ (د-٩). والامانة التنفيذية مهتمة بمتابعة تنفيذ هذا القرار.

هيكل رسم السياسة العامة: الاجهزة الفرعية

١٣- كانت الطريقة المتبعة في الاكوا خلال العقد المنصرم بشأن اقرار البرامج تتمركز حول نظام وضع البرنامج على مستوى واحد، اذ تقوم اللجنة في دوراتها السنوية باستعراض واقرار برامج العمل المقترحة من قبل الامانة التنفيذية. ثم انشئت اللجنة الدائمة للبرنامج في العام الماضي باعتبارها الجهاز الفرعي الرئيسي للاكوا واصبحت عملية صنع القرارات وصوغ سياسة البرنامج تتم على مستويين. وسيساعد هذا النظام الجديد على تهيئة سبل الاستعراض المتعمق لبرامج عمل الاكوا. مع زيادة مشاركة الدول الاعضاء في عملها.

١٤- ومن المتوقع ان يتطور هذا الجهاز الثنائي للادارة بشكل مكثف خلال سنوات العقد الثاني من عمر الاكوا بفضل اعمال اللجنة الدائمة للبرنامج وتوصياتها الى الدورات السنوية للاكوا، اضافة الى التوجيهات الخاصة بالسياسة والتعليمات المحددة التي تصدر عن هذه الدورات.

١٥- ان اضفاء المزيد من التطور المؤسسي على جهاز رسم السياسة وادارة البرنامج في الاكوا، انما يشكل تحديا كبيرا امام الدول الاعضاء كما سيكون عاملا اساسيا في تنمية منطقة الاكوا في اطار منظومة الامم المتحدة. واذا كان لتطوير الهيكل المعني برسم السياسة العامة ينطوي على قدر من الاعباء التي قد تتحملها الدول الاعضاء من حيث الموارد البشرية او المالية (بالنسبة للمشاركة في الاجتماعات المشتركة بين الحكومات) الا انها ستجني لقاء ذلك الكثير من الفوائد المتوقعة على المستويات الاقليمية، ودون الاقليمية او المستويات الثنائية او القطرية، وذلك فيما يتعلق بتنسيق السياسات، وتوحيد المنطلقات، وتبادل التسهيلات، فضلا عن امكانية اتخاذ مواقف مشتركة في المفاوضات العالمية الجارية في مجالات التنمية المختلفة.

الدورات العامة للجنة

١٦- اذا كان الاخذ بنظام ثنائي المستوى لصياغة البرنامج واتخاذ القرارات ينعكس تأثيره العميق على طرق العمل، الا أنه ايضا ، ومن وجهة نظر الامانة التنفيذية ، الى تعديل اساليب العمل اثناء الدورات السنوية للجنة . ففيما كانت دورة اللجنة تقوم في السابق باستعراض برنامج العمل المقترح من الامانة التنفيذية ، فانها ستقوم الان وفي المستقبل بالنظر في التقارير المقدمة من جهازها (أو اجهزتها) الفرعية حول المسائل التي يشملها البرنامج ، باعتبار ان الاستعراض الفعلي سيناط باللجنة الدائمة للبرنامج ، كما سيتم ضمن الاجتماعات المتخصصة التي تقترحها ، ولكي يتسنى للدول الاعضاء الاحاطة بصورة بناءة ببرنامج الاكوا فيما يتعلق بالاولويات المطروحة في المنطقة ، ككل ، ترى الامانة التنفيذية ان من المناسب ادراج بند في جدول اعمال الدورات القادمة يتيح للدول الاعضاء تركيز النقاش حول احد الموضوعات ذات الاولوية . وسيعمل الامين التنفيذي على تحديد الموضوع الرئيسي لكل دورة بالتشاور مع الدول الاعضاء . وسيكون من اللازم اعداد تقرير سنوي لهذا الغرض.

اشراك الحكومات في الاعداد للاجتماعات

١٧- يتطلب الطابع الفني والعملي للمهمات التي يتخصص بها جهاز الاكوا الفرعي (اللجنة الدائمة للبرنامج) وكذلك الاجتماعات الحكومية الدولية المخصصة التي يتم تنظيمها طبقا لبرنامج عمل الاكوا ، اعدادا جيدا لكل اجتماع من جانب مندوبي الحكومات ، ومن الامانة التنفيذية على السواء . وفي هذا الاطار تقوم الامانة التنفيذية باعداد الوثائق والدراسات اللازمة على اساس المعلومات المتوفرة والبيانات التي تقدمها الحكومات في ردودها على طلبات الاكوا .

١٨- ونظرا للحجم المتزايد المتوقع من النشاطات والاجتماعات ، فان اللجنة تتمنى على الحكومات التي ترغب في حل بعض المشكلات المحددة التي تواجه المنطقة في مجموعها والتي ستجرى مناقشتها على المستوى الحكومي المشترك ، ان تقوم بانشاء نقاط اتصال ضمن الوزارات او الهيئات الحكومية المختصة . وستكون مهمة نقاط الاتصال هذه هي اعداد تقرير أو مساهمة مكتوبة على اساس تجربة البلد المعني ، حول أي دراسة او استفسار او استبيان صادر عن الامانة التنفيذية او صياغة موقف معين . ويمكن بهذه الطريقة تزويد الجهاز (أو الاجهزة) الفرعية والاجتماعات الحكومية الدولية المشتركة بتقارير فنية رفيعة المستوى حول مواضيع تنطوي على خبرات واسعة ما كان يمكن للامانة التنفيذية وحدها ان تكفلها .

التعاون مع المنظمات الاقليمية

١٩- ينبغي مواصلة العمل خلال السنوات العشر المقبلة على توثيق علاقات الامانة التنفيذية وتعاونها مع امانات المنظمات الاقليمية والحكومية الدولية الاخرى الناشطة في المجال الاقتصادي. وتسعى الامانة التنفيذية لتعاون عملي مثمر مع هذه المنظمات الاقليمية، لا من اجل تفادي الازدواجية في الجهود المبذولة فحسب، ولكن ايضا في سبيل تضافر الجهود التي تكفل الانجاز الفعال للمشروعات ذات الاهمية المشتركة بالنسبة لجميع المنظمات المعنية. وفي هذا الشأن، ربما ترغب الدول الاعضاء في تدارس قضايا التنسيق والتعاون مع الاكوا في دورات المنظمات الاقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الاخرى. ومن هنا تحتاج المسألة الى تنسيق مواقف الدول الاعضاء بشكل وثيق.

٢٠- ان الامانة التنفيذية واثقة من ان مناقشة بعض المشكلات المطروحة والحلول المقترحة ستعزز من فعالية جهاز الاكوا بوصفه اداة للتعاون الاقتصادي على مستوى المنطقة. وقد اتسمت تجربة الاكوا خلال العقد الماضي من العمل بالهدوء والبعد عن الاضواء وان تحلى بالمثابرة والايجابية. وهذه التجربة توفر لحكومات دول الاكوا اساسا متينا تبنى عليه المزيد من التعاون في اطار منظومة الامم المتحدة لتلبية متطلبات وامكانيات الفترة المتبقية من هذا القرن.